الانجراف نحو المجهول: ما سبب تأجُّج الوضع في شرق البحر المتوسط؟

تـحـلـيـلات

خالد فؤاد

٦ اكتوبر ٢٠٢٠

الشرق للأبحاث الاستراتيجية
AL SHARQ STRATEGIC RESEARCH

المحتوى

الخلاصة	٤
المقدمة	٤
كيف قلبتْ اكتشافاتُ الغاز الطبيعي الموازينَ في شرق البحر المتوسط؟	٥
مصر :حلم في محطة إقليمية للغاز	٦
إسرائيل :سعة إنتاجية هائلة تبحث عن مستوردين	٨
قبرص :لاعب جديد في حلبة شرق البحر المتوسط	١٠
تركيا :البحث عن دور في شرق البحر المتوسط	١٠
اليونان :التماس التحالفات ضد تركيا	١١
الخلافات حول ترسيم الحدود البحرية	١١
خرائط جديدة من التحالف والتعاون	١٤
منتدى غاز شرق المتوسط :تحالف سياسي ضد تركيا	١٥
اتفاق الغاز المصري الإسرائيلي :علاقات غير مسبوقة	١٦
خط أنابيب إيستمد :طريق نحو التعاون والتنافس	١٨
مصالح القوى العظمى في شرق البحر المتوسط	١٩
الخاتمة	٢١
المراجع	٢٢
عن المؤلف	٢٥
عن الشرق للأبحاث الاستراتيجية	٢٥

الخلاصة

لقد أضافت الاكتشافات الهائلة للغاز الطبيعي في السنوات الأخيرة في شرق البحر المتوسط بُعْدًا جديدًا إلى هذه المنطقة المُتَّسِمة بالتوتُّر العالي، مما يجعلها - فيما يخص الظروف الجيوسياسية - شبيهةً بمناطق استراتيجية أخرى غنيَّة بالنفط والغاز، مثل الخليج العربي وبحر الصين الجنوبي. وفي ضوء الاكتشافات الجديدة للغاز، فإن اللاعبين الأساسيين في شرق البحر المتوسط يتنافسون للحصول على حصَّة من الكميات الهائلة من الغاز الطبيعي في قاع البحر، وفي الوقت ذاته يسعون إلى اكتساب أهمية جيوسياسية والتأثير في هذه المنطقة الواعدة. ومن ثَمَّ زادت الخلافات حول ترسيم الحدود البحرية بين دول المنطقة، الأمر الذي انعكس على التحالفات والخلافات المتغيِّرة في شرق البحر المتوسط. يقوم هذا البحث بدراسة آفاق العلاقات بين دول المنطقة من خلال المصالح المتداخلة والمتقاطعة بشكلٍ شديدٍ. وأخيرًا، يخلص هذا البحث إلى أنه من الأرجح أن تكون موارد الغاز الطبيعي في شرق البحر المتوسط حافزًا للتوتُّر والتنافس بدلًا من التعاون، إلَّا في حال وجود تسوياتٍ جادَّة للخلافات المزمنة.

المقدمة

ظلَّت منطقة شرق البحر المتوسط منذ زمن طويل موقعًا للنزاعات والأزمات، حيث إن أكثرها بروزًا هو النزاع المزمن بين الدول العربية وإسرائيل، بالإضافة إلى الخلاف القائم بين اليونان وقبرص من طرفٍ، وتركيا من طرفٍ آخر. وقد أضافت الاكتشافات الهائلة للغاز الطبيعي خلال السنوات المنصرمة في شرق البحر المتوسط بُعْدًا جديدًا إلى هذه المنطقة العالية التوتُّر، مما يجعلها - من حيثُ الظروف الجيوسياسية - شبيهةً بمناطق استراتيجية أخرى غنيَّة بالنفط والغاز، مثل الخليج العربي وبحر الصين الجنوبي[1].

لدى كلٍّ من مصر وإسرائيل وقبرص أكبر اكتشافات للغاز الطبيعي في منطقة شرق البحر المتوسط. ولا تسعى هذه الدول إلى الاكتفاء الذاتي بالغاز فحسب، ولكنها تعمل أيضًا على التحوُّل إلى دول مصدرة للغاز الطبيعي إلى الأسواق العالمية، خاصةً السوق الأوروبي. وبالإضافة إلى طموحاتهما لاستكشاف الغاز الطبيعي في شرق البحر المتوسط، فإن تركيا واليونان تسعيان أيضًا إلى الوصول إلى السوق الأوروبي، لكنهما ترغبان في تحقيق ذلك من خلال توصيل الغاز عن طريق الأنابيب المارّة بأراضيهما لتحقيق مكاسب استراتيجية واقتصادية.

تدرس هذه المقالة كيف أصبح شرق البحر المتوسط بؤرةً جيوسياسيةً ساخنةً، وكيف أحيت الكميات الكبيرة من الغاز المكتَشَف الخلافات الإقليمية التاريخية، ومثَّلت عاملًا معتبرًا في تغيير خارطة التحالفات والخلافات في المنطقة. وتُظهر هذه المقالة أيضًا كيف أن القضية الأساسية التي تتمحور جميع هذه الخلافات حولها هي ترسيم الحدود البحرية.

للردِّ على هذه التساؤلات، فإن المقالة ستستكشف اللاعبين الأساسيين في شرق البحر المتوسط ومصالحهم، وخلافاتهم حول المناطق الاقتصادية الخالصة، وخارطة التحالفات، ومصالح القوى العظمى في شرق البحر المتوسط. وتثبت هذه المقالة أن اكتشافات الغاز في شرق البحر المتوسط قد تؤدي إلى تصعيد التوتُّر في المنطقة، إلَّا في حال وجود تسوياتٍ جادَّة للخلافات المُزمِنَة.

فإن المقالة ستستكشف اللاعبين الأساسيين في شرق البحر المتوسط ومصالحهم، وخلافاتهم حول المناطق الاقتصادية الخالصة، وخارطة التحالفات، ومصالح القوى العظمى في شرق البحر المتوسط

كيف قلبت اكتشافاتُ الغاز الطبيعي الموازينَ في شرق البحر المتوسط؟

ما يميِّز الجزء الشرقي من البحر المتوسط - المعروف أيضًا بمنطقة شرق البحر المتوسط - هو موقعه المتميِّز عند نقطة التقاء ثلاث قارَّات: أوروبا وإفريقيا وآسيا، كما يشمل قِسمًا كبيرًا من الشرق الأوسط. حيث تحيط بشرق البحر المتوسط إحدى عشر دولة: قبرص ومصر واليونان وإسرائيل وإيطاليا والأردن ولبنان وليبيا وسوريا وفلسطين وتركيا. وتعرِّف الغالبية العظمى من النماذج الجيوسياسية التي أوجدها كلٌّ من ماكيندر وسبايكمان وماهان في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين: «تُعرِّف شرق البحر المتوسط بأنه منطقة ذات أهمية كبرى، حيث قد يكون للتطورات السياسية المتفاقمة هناك تأثيرٌ دوليٌّ»[٢].

تحتوي منطقة شرق البحر المتوسط على احتياطياتٍ ضخمةٍ من الغاز الطبيعي، حيث قدَّرَها المسح الجيولوجي الأمريكي بمتوسط قدره ١٢٢ تريليون قدم مكعب (أي ٣,٤٥ تريليونات متر مكعب) من الغاز الطبيعي القابل للاستخراج بمتوسط قدره ١,٧ مليار برميل من النفط القابل للاستخراج في حوض الشام الواقع في شرق البحر المتوسط[٣]. ومن ثَمَّ فإن الاحتياطيات الضخمة المتوقَّعة للغاز الطبيعي في منطقة شرق البحر المتوسط قد ألحقت المنطقةَ بقائمة أكبر المناطق عالميًّا من حيثُ احتياطيات الغاز الطبيعي.

اكتسبت منطقة شرق البحر المتوسط - في السنوات الأخيرة - أهميةً جيوسياسيةً عظيمةً؛ نظرًا لبروز اكتشافات الغاز الهائلة، وقد حدث هذا في ضوء التنافس العالمي على الغاز الطبيعي، حيث يعتبر أحد أهم المصادر المتصفة بانخفاض انبعاثها للكربون في القرن الحادي والعشرين، وذلك في ظل التوقعات بتنامي الطلب على الغاز الطبيعي بنسبة ٥٠% بحلول عام ٢٠٣٠[٤].

إن للغاز الطبيعي في شرق البحر المتوسط لائحةً من المتغيِّرات المعقَّدة مثل: الموقع الجغرافي للموارد الغازية وحجمها، وطرق استخراج الغاز المتوفِّر، وتكلفة التكنولوجيا ومرافق التكرير، وخطوط التوصيل البديلة، والطَلَب والعَرض في الأسواق الإقليمية والعالمية، وأسعار الغاز الطبيعي والغاز الطبيعي المُسال. وتؤثِّر كلُّ هذه المتغيِّرات تأثيرًا مباشرًا في الديناميكيات السياسية الإقليمية والسياسة الخارجية للدول في المنطقة. وهناك خمسة لاعبين أساسيين في شرق البحر المتوسط: مصر وتركيا واليونان وإسرائيل وقبرص. ومن ثَمَّ تركِّز هذه المقالة على أولئك اللاعبين واكتشافاتهم للغاز، وبنيتهم التحتية للغاز، وأنشطتهم الاستكشافية، واستثماراتهم المستقبلية، ومصالحهم.

لكن الطفرة في إنتاج الغاز المصري لم تدُم طويلًا، فبَعدَ بلوغ أقصى درجات الإنتاج في عام ٢٠٠٩، -حيث بلغ الإنتاج المصري ما يقارب ٦,١ مليارات قدم مكعب في اليوم-، بدأ التقليص التدريجي في الإنتاج بين عامي ٢٠٠٩ و٢٠١٥، حيث هبط الإنتاج بنسبة ٢٧٪ ليصل إلى ٤,٤ مليارات قدم مكعب بنهاية عام ٢٠١٥

مصر: حلم في محطة إقليمية للغاز

يُعَدُّ العقد الأول من القرن الحادي والعشرين إنجازًا عظيمًا في إنتاج الغاز الطبيعي في مصر، حيث مكَّنها من تصدير الغاز إلى الأسواق الخارجية. ومن أبرز صفقات الغاز التي أبرمتها مصر خلال هذه الفترة هي تعاقدها مع إسرائيل في عام ٢٠٠٥، الذي أثار جدلًا في مصر. وكان سبب اعتراض المصريين هو أن أسعار الغاز لإسرائيل أقلُّ من الأسعار العالمية، وحتى أقل من الأسعار التي كانت تدفعها الشركات المصرية في ذلك الوقت[٥]. ولم تصدِّر مصر الغاز الطبيعي إلى إسرائيل فحسب، وإنما أصبحت المصدر الأساسي للغاز لكلٍّ من الأردن ولبنان.

لكن الطفرة في إنتاج الغاز المصري لم تدُم طويلًا، فبَعدَ بلوغ أقصى درجات الإنتاج في عام ٢٠٠٩، -حيث بلغ الإنتاج المصري ما يقارب ٦,١ مليارات قدم مكعب في اليوم-، بدأ التقليص التدريجي في الإنتاج بين عامي ٢٠٠٩ و٢٠١٥، حيث هبط الإنتاج بنسبة ٢٧% ليصل إلى ٤,٤ مليارات قدم مكعب بنهاية عام ٢٠١٥[٦]. وفي الوقت ذاته، بلغ الاستهلاك المصري للغاز درجاتٍ عاليةً؛ نظرًا للنمو السكاني المتسارع. وفي هذه الحالة بلغ استهلاك الغاز ٤,٦ مليارات قدم مكعب يوميًّا في عام ٢٠١٥[٧]. ومن ثَمَّ أوقفت مصر صادراتها من الغاز وبدأت باستيراد الغاز لسدِّ الطلب المحلي المتنامي. ففي بداية عام ٢٠١٦ - على سبيل المثال - وصلت واردات مصر من الغاز ١,١ مليار قدم مكعب في اليوم[٨].

مع بداية العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، بدأت مصر أنشطة استكشافية في المياه العميقة للبحر المتوسط. ففي أبريل ٢٠١٥، أكَّدت الشركة الإيطالية إيني (الوكالة الوطنية للمحروقات) وجود احتياطياتٍ ضخمة للغاز في حقل ظُهر، مما دفع الشركة إلى إرسال جهاز الحفر «سايبم ١٠٠٠٠» إلى منطقة الامتياز والبدء في الحفر حتى منتصف عام ٢٠١٥. وفي أغسطس ٢٠١٥، أعلنت كلٌّ من إيني (الوكالة الوطنية للمحروقات) والحكومة المصرية عن الاكتشاف الكبير في حقل ظُهر[٩].

يُعَدُّ حقل ظُهر أكبر حقل للغاز الطبيعي في البحر المتوسط، متجاوزًا كلًّا من حقلَي تمار وليفياتان الإسرائيليَّيْن وحقل أفرودايت القبرصي. ويُقدَّر احتياطي الغاز الطبيعي في حقل ظُهر بـ ٣٠ تريليون قدم مكعب، وهو ما يعادل ٨٥٠ مليار متر مكعب[١٠]. ومن ثَمَّ حقَّقت مصر بعد اكتشاف حقل ظُهر الاكتفاءَ الذاتيَّ من الغاز الطبيعي، وانتقلت من دولة مستوردة للغاز إلى دولة مُصدِّرة له. وفي سبتمبر ٢٠١٨، أعلنت مصر وقف استيراد الغاز الطبيعي المُسال بعد وصول إنتاجها الكلي ٦,٦ مليارات قدم مكعب في اليوم؛ لأن ذلك كافٍ لتلبية احتياج السوق المحلي المصري[١١]. وفي نهاية عام ٢٠١٩، وصل إنتاج مصر للغاز الطبيعي ٧ مليارات قدم مكعب في اليوم، ومن المتوقَّع وصولها إلى ٨ مليارات قدم مكعب في اليوم بحلول عام ٢٠٢١[١٢].

تسعى مصر إلى الاستفادة من احتياطياتها الهائلة من الغاز من خلال اتباع استراتيجية تعتمد على تحويل مصر إلى محطة إقليمية لتصدير الغاز في شرق البحر المتوسط. وقد تمكِّن هذه الاستراتيجية مصرَ من حيازة مكاسب استراتيجية وسياسية واقتصادية. وفيما يخص البنية التحتية، تمتلك مصر المَصْنَعَين الوحيدين لإسالة الغاز الطبيعي في شرق البحر المتوسط

تسعى مصر إلى الاستفادة من احتياطياتها الهائلة من الغاز من خلال اتباع استراتيجية تعتمد على تحويل مصر إلى محطة إقليمية لتصدير الغاز في شرق البحر المتوسط. وقد تمكِّن هذه الاستراتيجية مصرَ من حيازة مكاسب استراتيجية وسياسية واقتصادية. وفيما يخص البنية التحتية، تمتلك مصر المَصْنَعَين الوحيدين لإسالة الغاز الطبيعي في شرق البحر المتوسط. ويُعَدُّ مَصْنَعَا إسالة الغاز الطبيعي في دمياط وإدكو بنًى تحتيةً متطوّرةً للغاز الطبيعي المُسال وبقدرة متطورة على التصدير، حيث يساعدان مصر على تحقيق هدفها في أن تصبح المركز الإقليمي الوحيد لبيع الغاز وتصديره في شرق البحر المتوسط. فقد بلغ كامل قدرة تصدير الغاز الطبيعي المُسال للمَصْنَعَين المصريَّين ١٩ مليار متر مكعب سنويًّا، «مما يسمح بتصدير أي كمياتٍ غير مستعمَلَة في السوق المحلي من حقل ظُهر وغيره من الحقول»[١٣].

وعلاوة على ذلك، تمتلك مصر خَطَّي أنابيب اثنين للغاز الطبيعي: حيث يمتدُّ خط الغاز العربي من شبه جزيرة سيناء مرورًا بالأردن ويصل إلى لبنان وسوريا، وأما خط العريش-عسقلان أو خط غاز شرق المتوسط فيُوصِل مدينة العريش المصرية في شبه جزيرة سيناء بمدينة عسقلان الإسرائيلية على ساحل البحر المتوسط. فقد تمَّ تطوير خط غاز شرق المتوسط أساسًا لإمداد إسرائيل بالصادرات المصرية من الغاز كما في الشكل رقم (١).

الشكل (١): المواقع الجغرافية لأهم الاكتشافات الغازية ومصانع إسالة الغاز الطبيعي وخطوط الأنابيب في شرق المتوسط[١٤]

تستمرُّ مصر في جذب الشركات العالمية للنفط والغاز للاستثمار في البحث عن النفط والغاز في منطقتها الاقتصادية الخَالِصَة في شرق البحر المتوسط غير المستكشَفَة بعدُ. وفي منتصف عام ٢٠٢٠، أعلنت مصر عن توقيع طلبٍ مباشرٍ مع خَمسٍ من كبريات شركات النفط والغاز: إكسون-موبايل، وشيفرون، وشيل، وبي بي، وتوتال؛ وذلك للبدء في أنشطة الاستكشاف وعمليات التنقيب في سَبعِ قِطَعٍ بَحْرِيَّة قُبالة السواحل الغربية لمصر في المياه العميقة في شرق البحر المتوسط[١٥].

أما فيما يخص المكاسب الاستراتيجية والسياسية، فإن تحوُّل مصر إلى مركزٍ للطاقة الإقليمية سيُسهم في تعزيز دور مصر بوصفها لاعبًا متوقَّعًا في الطاقة الإقليمية في شرق البحر المتوسط. وهو ما سيمكِّن مصر من التأثير في إسرائيل وقبرص في حال أصبحت مصر هي المحطة الوحيدة لتوصيل الغاز الإسرائيلي والقبرصي إلى أوروبا. وفي الوقت ذاته، يمكن لمصر أن تؤثِّر في أوروبا من خلال تمرير كمياتٍ معتَبَرة من الغاز الطبيعي وصولًا إلى أوروبا من خلال المصانع المصرية لإسالة الغاز. إن هذا الدور الجديد لمصر بوصفها مركزًا إقليميًّا للغاز قد يمنحها أهميةً جيوسياسيةً، ويزيد من قدراتها كقوة إقليمية رائدة في منطقة شرق البحر المتوسط[١٦].

وفي الختام، فيما يتعلَّق بالمكاسب الاقتصادية، فإن تحوُّل مصر إلى محطة إقليمية للغاز يشمل تصدير الفائض من غازها إلى أوروبا، وإعادة تشغيل المَصْنَعَين المصريَّين، وتحصيل الرسوم من إسرائيل وقبرص مقابل إسالة غازهما وتصديرها إلى أوروبا. وهو ما يعني أن مصر سوف تجلب مكاسبَ اقتصاديةً هائلةً قد تُسهم في رفع الناتج المحلي الإجمالي[١٧].

إسرائيل: سعة إنتاجية هائلة تبحث عن مستوردين

تُعَدُّ إسرائيل من أكبر المستهلكين للغاز الطبيعي في شرق البحر المتوسط، مستخدمةً الغاز الطبيعي كمصدر وقود لتوليد الكهرباء. ففي عام ٢٠١٠ استهلك توليد الكهرباء في إسرائيل ٤٠% من الاستهلاك الإجمالي للغاز الطبيعي، ومن المتوقَّع أن يصل إلى ٦٠% في عام ٢٠٢٧، و٦٨% في عام ٢٠٤٠[١٨]. في ذاك الوقت جاء أكبر قدر من استهلاك إسرائيل للغاز الطبيعي من حقل ماري-بي، حيث إنه أولُ حقل بحري للغاز الطبيعي في إسرائيل، ومن واردات الغاز المصري، حيث بلغ ٤٠% من احتياج إسرائيل في عام ٢٠١٠.

في عامَي ٢٠٠٩ و٢٠١٠، أعلنت إسرائيل عن اكتشافاتٍ هائلةٍ للغاز الطبيعي في مياه شرق البحر المتوسط، وهما حَقْلا تمار وليفياتان. حيث تُقدَّر احتياطيات الغاز في حقل تمار بـ ١١ تريليون قدم مكعب، وبدأ الإنتاج في عام ٢٠١٣. أمّا احتياطيات الغاز في حقل ليفياتان، فتُقدَّر بـ ٢٢ تريليون قدم مكعب، وبدأ الإنتاج في أواخر عام ٢٠١٩. ويمثِّل الحقلان ٩٠% من احتياطيات الغاز المثبَتَة لإسرائيل. وتجدر الإشارة إلى أن استهلاك إسرائيل المحلي أقلُّ من ١% من الاكتشافات الهائلة للغاز[١٩] في المياه الإسرائيلية. فقد استهلك السوق المحلي في إسرائيل ١١,٣ مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي في عام ٢٠١٩، بينما يغطي حقل تمار وحده ٩٢% من الاستهلاك المحلي، و«سَيَسُدُّ ليفياتان البقيةَ، بينما يُخصَّص الفائض للتصدير»[٢٠]. لم تمنح هذه الاكتشافات إسرائيلَ القدرةَ على تلبية استهلاكها المحلي فحسب، وإنما مكَّنتها من الانتقال من مستورد صافٍ للغاز في العقود المنصرمة إلى مُصَدِّر صافٍ للغاز بحلول العقد الثالث من القرن

الحادي والعشرين. حيث تمتلك إسرائيل ثلاثة خطوط أنابيب للغاز الطبيعي، يَمُرُّ اثنان منها من إسرائيل إلى الأردن. حيث ينقل خط الأنابيب الأول في منطقة سدوم في إسرائيل الغازَ من حقل تمار إلى زبائن خاصّين في الأردن. وأما خط الأنابيب الثاني في منطقة بيت شيعان في إسرائيل، فيصدِّر الغاز الطبيعي من حقل ليفياتان إلى شركة الكهرباء الوطنية التي تمتلكها الحكومة الأردنية[٢١]. أما خط الأنابيب الثالث فهو خط أنابيب العريش-عسقلان الذي يُوصل بين مصر وإسرائيل كما في الشكل رقم (٢).

الشكل (٢): شبكة خط أنابيب الغاز الإسرائيلية[٢٢]

يُعَدُّ ضمان إمدادات الطاقة من إحدى القضايا الأكثر محوريةً المتعلِّقة بالأمن القومي الإسرائيلي، حيث يُعَدُّ «شأنًا مركزيًّا لأصحاب القرار في إسرائيل»[٢٣]. فبعد ثورة ٢٥ يناير المصرية، أوقفت مصر إمدادات الغاز إلى إسرائيل؛ نظرًا للعديد من الهجمات المسلَّحة على خط أنابيب العريش-عسقلان في سيناء. وقد انعكست هذه الحالة على أولويات أصحاب القرار في إسرائيل، حيث صار أكبر مهمَّة لهم بعد اضطراب الغاز في عام ٢٠١٢ هو الخروج بسياسةٍ للطاقة تمكِّنهم من تفادي أي تهديدٍ محتملٍ لنقص الطاقة في المستقبل.

لقد كان أكبر تحدٍّ تواجهه إسرائيل مؤخرًا هو توفير مسارٍ لتصدير إنتاجها الهائل للغاز، فعلى الرغم من تصدير الغاز إلى مصر والأردن، فلا تزال السَّعة الإنتاجية الإسرائيلية قضيةً إشكاليةً في ظل غياب المستوردين المضمونين

تسعى قبرص بعد اكتشافات الغاز إلى أن تفرض وجودها في شرق البحر المتوسط بوصفها لاعبًا جديدًا من المحتمل أن يصبح طرفًا في تحالفات المنطقة، ومن الممكن أن يبرم تسويةً مع تركيا حيال الخلاف المزمن بين الطرفين

يُعَدُّ إيجاد سياسة للطاقة وتنظيم الطلب في إسرائيل هو خط الدفاع الأول للطاقة في إسرائيل. فبعد اكتشاف حَقْلَي تمار وليفياتان تبنَّت الحكومة الإسرائيلية في عام ٢٠١٣ سياسة تصديرٍ تُلزِم إسرائيل باستخدام ٦٠% من احتياطاتها من الغاز الطبيعي في الاستهلاك المحلي، مُحققةً الاكتفاء الذاتي من الغاز الطبيعي حتى عام ٢٠٤٠[٢٤]. ومن خلال هذه السياسة تسعى إسرائيل إلى فرض سياسة في تصدير الغاز الطبيعي، حيث تحقِّق الاكتفاء الذاتي حتى عام ٢٠٤٠، وفي الوقت ذاته تمنح إسرائيل الفرصةَ في أن تصبح أحد أكبر المُصدرين للغاز الطبيعي في شرق البحر المتوسط. ومن ثَمَّ سوف توسِّع تأثيرها في المنطقة.

لقد كان أكبر تحدٍّ تواجهه إسرائيل مؤخرًا هو توفير مسارٍ لتصدير إنتاجها الهائل للغاز، فعلى الرغم من تصدير الغاز إلى مصر والأردن، فلا تزال السَّعة الإنتاجية الإسرائيلية قضيةً إشكاليةً في ظل غياب المستوردين المضمونين[٢٥].

قبرص: لاعب جديد في حلبة شرق البحر المتوسط

في عام ٢٠١١، أعلنت قبرص اليونانية عن اكتشافٍ للغاز الطبيعي قبالة الساحل الجنوبي لقبرص، وهو حقل أفروديت، باحتياطي يصل تقديره إلى ٤,٥ ترليونات قدم مكعب. ويُتوقَّع من حقل أفروديت أن يلبِّي الاحتياج المحليَّ للغاز في قبرص، وأن يُصدَّر جزء من الاحتياطي إلى الأسواق العالمية. فقد بدأت قبرص في تطوير حقل أفروديت بعد ثماني سنوات من اكتشافها؛ نظرًا للكمية المحدودة من احتياطياتها من الغاز. وقد أعلنت نيقوسيا في نهاية عام ٢٠١٩ أنها وقَّعت عقدًا مع مجموعة شركات - تشمل شيل، ونوبل إنرجي الأمريكية الأساس، وديليك - لاستخراج احتياطيات الغاز في حقل أفروديت[٢٦].

لا تمتلك قبرص حاليًا البنية التحتية لنقل الغاز خارجيًا، ولكن في سبتمبر ٢٠١٨ وقَّعت اتفاقيةً مع مصر لإنشاء خط أنابيب بحري للغاز الطبيعي بين البلدين بهدف نقل الغاز من حقل أفروديت القبرصي إلى محطات إسالة الغاز في مصر وإعادة تصديرها مجددًا[٢٧]. وما زالت المفاوضات جاريةً بين قبرص والشركاء الأجانب في حقل أفروديت (شيل، ونوبل إنرجي، وديليك) لبناء خط أنابيب بين قبرص ومصر. تسعى قبرص بعد اكتشافات الغاز إلى أن تفرض وجودها في شرق البحر المتوسط بوصفها لاعبًا جديدًا من المحتمل أن يصبح طرفًا في تحالفات المنطقة، ومن الممكن أن يبرم تسويةً مع تركيا حيال الخلاف المزمن بين الطرفين.

تركيا: البحث عن دور في شرق البحر المتوسط

تُعَدُّ تركيا مستوردًا صافيًا للغاز، حيث تعتمد على صادرات الغاز من روسيا وأذربيجان وإيران، بالإضافة إلى الغاز الطبيعي المُسال من دولٍ أخرى. فقد بلغت واردات تركيا من الغاز في عام ٢٠١٩ ما مقداره ٤٥ مليار متر مكعب لتلبية احتياجات سوقها المحلي[٢٨]. ومن ثَمَّ فإن الاكتشاف التركي للغاز في البحر الأسود المعلن عنه في أغسطس ٢٠٢٠ قَد يُمَكِّن تركيا من تلبية جزءٍ من احتياجات سوقها المحلي.

يقوم خط أنابيب الغاز الطبيعي العابر للأناضول (تاناپ) والمار من خلال الأراضي التركية بنقل الغاز الطبيعي من أذربيجان إلى جنوب أوروبا. وبالإضافة إلى خط أنابيب التيار الأزرق الذي تحصل تركيا من خلاله على الغاز الروسي، فستواصل تركيا توصيل الغاز الطبيعي إلى أوروبا من خلال خط أنابيب التيار التركي الجديد الذي يحمل الغاز الروسي إلى تركيا وأوروبا

لعبت تركيا دورًا أساسيًا في العقود المنصرمة في نقل الغاز الطبيعي إلى أوروبا. حيث يقوم خط أنابيب الغاز الطبيعي العابر للأناضول (تاناپ) والمار من خلال الأراضي التركية بنقل الغاز الطبيعي من أذربيجان إلى جنوب أوروبا. وبالإضافة إلى خط أنابيب التيار الأزرق الذي تحصل تركيا من خلاله على الغاز الروسي، فستواصل تركيا توصيل الغاز الطبيعي إلى أوروبا من خلال خط أنابيب التيار التركي الجديد الذي يحمل الغاز الروسي إلى تركيا وأوروبا. وقد كان من المُقرَّر أن يباشر خط أنابيب التيار التركي عمله بحلول عام ٢٠١٩، ولكن خط الأنابيب توقَّف نظرًا للعقوبات الأمريكية.

وعلى الرغم من الخلافات بين تركيا ولاعبين آخرين في شرق البحر المتوسط، فإن تركيا تصرُّ على أن تكون جزءًا من معادلة الطاقة في المنطقة، وتسعى إلى مواصلة أنشطتها الاستكشافية في شرق البحر المتوسط، حتى لو كانت في مياه متنازع عليها. فإن هدفها هو إيجاد كمياتٍ مُعتَبَرة من النفط والغاز.

اليونان: التماس التحالفات ضد تركيا

لا تمتلك اليونان اكتشافاتٍ للغاز في شرق البحر المتوسط. ومن ثَمَّ فاليونان مستوردٌ صافٍ للغاز، حيث استوردت ما يقارب ٥ مليارات متر مكعب من الغاز الطبيعي في عام ٢٠١٩. ولذا تسعى اليونان إلى لعب دورٍ أكبر في السنوات المقبلة كبوابة لإمدادات الغاز الطبيعي المُسال إلى جنوب غرب أوروبا من خلال محطة ريفيثوسا ومشروع أليكساندروبوليس المخطط له[٢٩].

وفي الطرف المقابل، فَبَعْدَ ظهور الاحتياطيات الهائلة للغاز في شرق البحر المتوسط، لا تسعى اليونان إلى إيجاد اكتشافاتٍ للغاز في المنطقة فحسب، وإنما تجتهد في مواصلة تنافسها الجيوسياسي مع تركيا في شرق البحر المتوسط وإيجاد حلفاء إقليميين ضد تركيا.

الخلافات حول ترسيم الحدود البحرية

في عام ١٩٨٢، تمَّت صياغة اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار للتحكُّم في استغلال موارد الطاقة، ولتمثيل ملكية الدول للأماكن التي وراء المياه الإقليمية وعلى بُعْد مئات الكيلومترات عن سواحل الدول[٣٠]. ومن ثَمَّ أوجد قانون البحار ضوابطَ لتقسيم مياه البحار والمحيطات وراء المياه الإقليمية للدول الساحلية، وهو ما يُعرَف بالمناطق الاقتصادية الخالصة، حيث تُحَدَّد هذه المناطق بِبُعد ٢٠٠ ميل بحري عن سواحل هذه الدول.

وبناءً على هذه الاتفاقية، فإن للدول التي تمتلك مناطق اقتصادية خالصة الحقَّ في استغلال ثروات هذه المناطق، بالإضافة إلى حقِّ استكشاف النفط والغاز الطبيعي وإنتاجهما، ولكنها لا تمتلك الحقَّ في التحكُّم في الملاحة البحرية في هذه المناطق. فلا بدَّ أن تسمح هذه الدول بِحُرِّيَّة الملاحة الدولية، والتحليقِ فوق المناطق الاقتصادية الخالصة. لكن تبقى هناك بعض الدول التي لم تُصَادق على اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، مثل تركيا وفنزويلا وإسرائيل والولايات المتحدة؛ ولذا لا تعترف هذه الدول بالمئتَي ميل المخصَّصة للمناطق الاقتصادية الخالصة[٣١].

إن ترسيم الحدود البحرية في شرق البحر المتوسط عمليةٌ معقَّدةٌ للغاية. ويبدو هذا الأمر بديهيًّا، حيث هنالك مجموعة من الدول الساحلية المتقابلة والتي لديها مياه [بَحْرية] محدودة، كما هو الحال في شرق البحر المتوسط، حيث يتمُّ تحديد المناطق الاقتصادية الخالصة بالدولتَيْن المتقابلتَيْن اللتين لهما أقرب مسافة بين سواحل كلٍّ منهما. فلهما الحقُّ في تقسيم ملكية المنطقة الاقتصادية الخالصة بالتساوي بينهما. وتشرح هذه الإجراءات مدى التعقيدات المتعلِّقة بعملية ترسيم الحدود في منطقة شرق البحر المتوسط، ولا سيما في ظل التوتُّر؛ نظرًا للخلافات المُزْمِنَة بين عدَّة أطرافٍ في المنطقة.

لم تقم أغلب دول شرق البحر المتوسط بترسيم حدودها البحرية. فلم تُبرم سوى ثلاث معاهداتٍ في العقد المنصرم لتحديد المنطقة الاقتصادية الخالصة بناءً على اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار: وُقِّعت أولى هذه المعاهدات بين قبرص ومصر في عام ٢٠٠٣، ووُقِّعت الثانية بين قبرص ولبنان في عام ٢٠٠٧، ووُقِّعت الثالثة بين قبرص وإسرائيل في عام ٢٠١٠[٣٢]. ونظرًا للخلافات التي تأجَّجت في شرق البحر المتوسط؛ فقد أُبرمت ثلاث معاهداتٍ أخرى لتعيين الحدود البحرية: الأولى بين تركيا وليبيا في نوفمبر ٢٠١٩، والثانية بين اليونان وإيطاليا في يونيو ٢٠٢٠، والثالثة بين مصر واليونان في أغسطس ٢٠٢٠.

وتتعلَّق أبرز الخلافات في منطقة شرق البحر المتوسط - في الوقت الراهن - بترسيم الحدود البحرية للمناطق الاقتصادية الخالصة بين أكثر من دولة. وقد تضاعفت التعقيدات المتعلِّقة باتفاقيات المناطق الاقتصادية الخالصة نتيجةَ الاحتياطيات الهائلة من الغاز، خاصةً في ظل عدم توقُّف الأنشطة الاستكشافية الأحادية الجانب التي تقوم بها دول المنطقة. وفي الوقت ذاته، تسعى أغلب الدول الإقليمية إلى تقوية قدراتها العسكرية البحرية، مما يزيد من احتمالية المواجهة في البحر[٣٣].

ويُعَدُّ الخلاف بين تركيا واليونان من أكبر الخلافات المتعلِّقة بترسيم الحدود البحرية في شرق البحر المتوسط، حيث تمتدُّ تأثيرات هذا الخلاف إلى أغلب دول المنطقة. ولهذا الخلاف بين البلدين جذورٌ تاريخية. فبعد انهزام الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى، وقعت أغلب الجزر في شرق البحر المتوسط وبحر إيجة - التي كانت في السابق تابعةً للدولة العثمانية - تحت السيادة اليونانية.

وجزيرة كاستيلوريزو هي واحدة من هذه الجزر التي أصبحت جزيرةً يونانيةً بينما لا تَبعُد عن الساحل التركي سوى ميل واحد. وبعد ظهور الاكتشافات الهائلة للغاز في شرق البحر المتوسط، ظهرت جزيرة كاستيلوريزو مجددًا وأشعلت أزمةً بين تركيا واليونان.

ترفض تركيا أن تصبح طرفًا مُوَقِّعًا على اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار؛ لأنها تؤمن أن من المخالفة للمنطق أن يتمَّ تحديد المناطق الاقتصادية الخالصة لليونان شاملة جزيرة كاستيلوريزو، حيث إن ذلك يضيِّع مساحاتٍ شاسعة تقارب ١٤٨,٠٠٠ كيلومتر مربع من المناطق الاقتصادية الخالصة الخاصَّة بتركيا

وتكمُن المشكلة في موقع جزيرة كاستيلوريزو، حيث إن هذه الجزيرة الصغيرة - التي تقع على مقربة شديدة من الساحل الجنوبي لتركيا - لديها منطقةٌ اقتصادية خالصة تابعة لليونان وفقًا لقانون البحار. إذ يؤكِّد البند ١٢١ من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار أن سواحل الجُزر المأهولة بالبشر تولِّد مناطقَ اقتصاديةً خالصةً كما يتمُّ مع أي كتلة أرضية ساحلية[٣٤]. ومن ثَمَّ تفقد تركيا مساحاتٍ شاسعةً من المناطق الاقتصادية الخالصة قبالة ساحلها الجنوبي.

ترفض تركيا أن تصبح طرفًا مُوَقِّعًا على اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار؛ لأنها تؤمن أن من المخالفة للمنطق أن يتمَّ تحديد المناطق الاقتصادية الخالصة لليونان شاملة جزيرة كاستيلوريزو، حيث إن ذلك يضيِّع مساحاتٍ شاسعة تقارب ١٤٨,٠٠٠ كيلومتر مربع من المناطق الاقتصادية الخالصة الخاصَّة بتركيا[٣٥]. وقد صرَّحت تركيا أنه «من غير العدل أن تمتلك اليونان الحقَّ في إمكانية استغلال موارد الطاقة في أجزاء من قاع البحر المتوسط تقع ضمن مرمى بصر تركيا وعلى بُعْد مئات الأميال من البر الرئيسي لليونان»[٣٦].

ونتيجةً للاختلافات بين المنظور التركي والمنظور اليوناني، تَصَاعد التوتُّرُ بين الطرفَيْن. ومن ثَمَّ وقَّعت تركيا اتفاقية ترسيم الحدود البحرية مع ليبيا، وأقبلت على أنشطة استكشافية في المياه المتنازع عليها، بينما وقَّعت اليونان - في المقابل - اتفاقيات ترسيم الحدود البحرية مع كلٍّ من إيطاليا ومصر. ويُظهِر الشكل رقم (٣) المناطقَ الاقتصادية الخالصة المتنازع عليها في شرق البحر المتوسط.

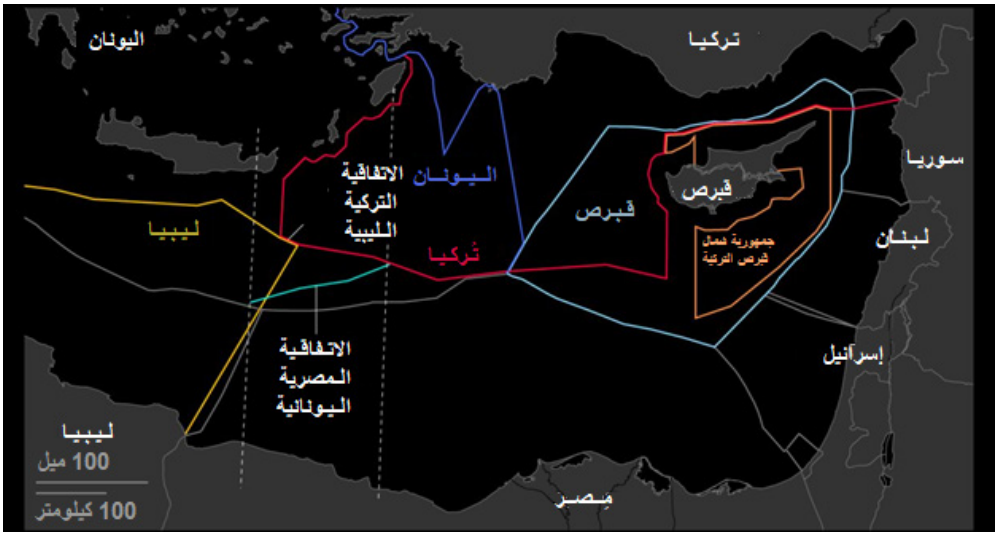

الشكل (٣): المناطق الاقتصادية الخالصة المتنازع عليها في شرق البحر المتوسط[٣٧]

وما كانت إسرائيل ببعيدةٍ عن الخلافات على المناطق الاقتصادية الخالصة. وعلى الرغم من أن تل أبيب قد وقَّعت اتفاقية ترسيم حدود بحرية مع قبرص، فلم توقِّع على أيِّ اتفاقية مع لبنان في ترسيم مناطقهما الاقتصادية الخالصة

يُعَدُّ الخلاف التركي القبرصي من أبرز التحديات لاستغلال اكتشافات الغاز الطبيعي كدافعٍ وحافزٍ للتعاون بين دول شرق البحر المتوسط. وقد ازداد التوتُّر بين الطرفَيْن بعد اكتشاف قبرص لحقل أفروديت للغاز الطبيعي في أقصى جنوب المنطقة الاقتصادية الخالصة التابعة لجمهورية قبرص في البحر المتوسط، حيث تحتجُّ تركيا قائلة إنه لا حقَّ لجمهورية قبرص بالقيام بأنشطة استكشاف وإنتاج للطاقة قبالة ساحلها الجنوبي دون إذنٍ صريحٍ من جمهورية شمال قبرص التركية. ولكن لم يتطوَّر النزاع بين الطرفين إلى مواجهاتٍ حادَّة باستثناء قيام القوات البحرية التركية ببعض عمليات الاعتراض لسفن الاستكشاف والتنقيب التابعة للشركات الأجنبية التي تقوم بأنشطة استكشافية في المياه المتنازع عليها بين الطرفين[٣٨]. وفي المقابل، سعت جمهورية قبرص إلى توسيع علاقتها الأمنية مع كلٍّ من إسرائيل ومصر واليونان وتقويتها.

وما كانت إسرائيل ببعيدةٍ عن الخلافات على المناطق الاقتصادية الخالصة. وعلى الرغم من أن تل أبيب قد وقَّعت اتفاقية ترسيم حدود بحرية مع قبرص، فلم توقِّع على أيِّ اتفاقية مع لبنان في ترسيم مناطقهما الاقتصادية الخالصة[١]. وقد أدَّى كلٌّ من قيام لبنان بتوقيع عقود استكشاف مع شركات عالمية، وتطلُّعاته العالية لاستكشاف الغاز الطبيعي قبالة سواحله - إلى نشوب أزمة بين لبنان وإسرائيل حول تحديد المناطق الاقتصادية الخالصة بين الطرفَيْن فيما يُعرَف بأزمة «المربع ٩». ومنذ عام ٢٠١١، حاولت عدَّة وساطات دولية تحقيقَ تسوية بين البلدين. ومؤخَّرًا - بعد انفجار بيروت في ٥ أغسطس ٢٠٢٠ - باتت التوقعاتُ عاليةً بتسوية الخلاف على الحدود البحرية، حيث صرَّح الرئيس اللبناني عن رغبته في التوصُّل إلى تسوية مع إسرائيل[٣٩].

وفي الطرف المقابل، فإن النزاع التاريخي بين إسرائيل وفلسطين يمتدُّ إلى ترسيم الحدود البحرية. وقد قررت السلطة الفلسطينية في يونيو ٢٠١٧ تشكيلَ فريق وطني لبدء ترسيم الحدود البحرية لفلسطين. فوفقًا لاتفاقيات أوسلو، فإن الحدود البحرية للسلطة الفلسطينية هي تلك التي تمتدُّ قبالة ساحل غزة في البحر المتوسط الواقع تحت سلطة حركة حماس. حيث تحتوي هذه المياه على حقل غزة مارين، الذي اكتُشف في عام ٢٠٠٠ باحتياطي يُقدَّر بتريليون قدم مكعب. ولكن لم يُستفَد من حقل غزة حتى الآن؛ نظرًا للانقسام بين السلطة الفلسطينية وحركة حماس. وبالإضافة إلى ذلك، يبدو أن ترسيم الحدود البحرية بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل بعيدٌ عن الواقع، حيث إن «كلًّا من السلطة الفلسطينية وإسرائيل لا تريد لحماس أن تزداد قوةً؛ نتيجة تطوير حقل الغاز»[٤٠].

خرائط جديدة من التحالف والتعاون

لقد مثَّلت الاكتشافات الواسعة للغاز الطبيعي في شرق البحر المتوسط حافزًا مهمًّا لإنهاء بعض النزاعات الإقليمية من خلال الدخول في تحالفاتٍ وصفقاتٍ، وفي الوقت ذاته أحيَت نزاعاتٍ إقليميةً أخرى، وأدَّت إلى اشتباكاتٍ جديدةٍ. ومن ثَمَّ فإن خارطةً جديدةً تتبلور في شرق البحر المتوسط، حيث إن الحوافز والنزاعات لكلا التحالفين متساويةٌ بين دول المنطقة.

١- في 2 أكتوبر 2020، أعلن المتحدث باسم البرلمان اللبناني عن قيام كلٍّ من لبنان وإسرائيل بعقد محادثاتٍ لتسوية خلافات الحدود البحرية تحت رعاية الأمم المتحدة. وستتم هذه المحادثات بعد منتصف أكتوبر.

في بداية عام ٢٠١٩، أعلنت مصر وإسرائيل واليونان وقبرص عن تشكيل منتدى غاز شرق المتوسط كخطوةٍ في اتجاه التعاون في الطاقة في شرق البحر المتوسط، ممهّدة الطريق أمام المنطقة لتكون مَصْدَرًا للطاقة لأوروبا

منتدى غاز شرق المتوسط: تحالف سياسي ضد تركيا

في بداية عام ٢٠١٩، أعلنت مصر وإسرائيل واليونان وقبرص عن تشكيل منتدى غاز شرق المتوسط كخطوةٍ في اتجاه التعاون في الطاقة في شرق البحر المتوسط، ممهّدة الطريق أمام المنطقة لتكون مَصْدَرًا للطاقة لأوروبا. وفي أواخر سبتمبر ٢٠٢٠، أعلنت الدول المُؤَسِّسَة للمنظمة عن تحويل منتدى غاز شرق المتوسط إلى منظمة حكومية دولية[٤١]. حيث ستكون هذه المنظمة الإقليمية مسؤولةً عن وضع سياساتٍ إقليمية مشتركة حيال الطاقة لدول منتدى غاز شرق المتوسط، لتمكّنها من توسيع إنتاجها للطاقة والوصول إلى السوق الأوروبي. ويدعم كلٌّ من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة هذه المنظمةَ الجديدةَ ويقدّرها، حيث طلبت الولايات المتحدة أن تكون مراقبًا دائمًا لمنتدى غاز شرق المتوسط، بينما طلبت فرنسا أن تنضمَّ إلى منتدى غاز شرق المتوسط بوصفها عضوًا فيه.

ولا يمكن النظر إلى إنشاء هذه المنظمة الجديدة من المنظور الاقتصادي أو على أنه يعزّز روابط الطاقة المتنامية لدول المنظمة فحَسب. حيث تُعَدُّ النزاعات بين الدول في شرق البحر المتوسط عاملًا مُعتبرًا في إنشاء المنتدى. ومن الملاحظ غياب تركيا عن المنتدى، وهو ما يعكس علاقتها مع الدول الأخرى بالمنتدى، حيث تدهورت العلاقات بين تركيا ومصر تدهورًا حادًّا منذ الانقلاب العسكري في مصر عام ٢٠١٣، وبعد تولي الجنرال عبدالفتاح السيسي للحكم. وبالإضافة إلى ذلك، واصلت تركيا دعم حركة الإخوان المسلمين المصرية، وهو ما يثير غضب النظام المصري.

وقد أثار إعلانُ قبرص عن اكتشاف [حَقل] أفروديت التوتُّرَ مع تركيا، إلى جانب الخلاف المزمن بين الطرفين. أضف إلى ذلك العلاقات بين تركيا وإسرائيل والتي أصبحت أسوأ مما سبق. فقد تجمَّدت العلاقات بين الطرفَيْن منذ قيام تركيا بخفض العلاقة الدبلوماسية مع إسرائيل بعد المداهمة الإسرائيلية لسفينة ماڤي مرمرة في عام ٢٠١٠. وعلاوة على ذلك، أدت تطورات الربيع العربي إلى علاقة أكثر تعقيدًا مع الاختلافات الهائلة في التوجهات السياسية لدى الطرفين حيال الأزمات الجديدة في المنطقة. وفي الطرف المقابل، فقد تمَّ إحياء النزاع التاريخي بين تركيا واليونان؛ نظرًا للتوجهات المختلفة في ترسيم الحدود البحرية بين الطرفين. كل هذه العلاقات المتوترة مع تركيا لا تجعل منتدى غاز شرق المتوسط مجرَّد تحالف لتعزيز التعاون في الطاقة بين دول المنتدى فحسب، وإنما تجعله تحالفًا سياسيًّا ضد تركيا أيضًا.

ترفض تركيا الاعتراف بمنتدى غاز شرق المتوسط، حيث تراه «بادرة غير واقعية قامت بعضُ الدول بإطلاقها بنوايا سياسية تحت أوهام استبعاد تركيا من معادلة الطاقة في شرق البحر المتوسط»[٤٢]. وفي الحقيقة، فبعد الإعلان عن منتدى غاز شرق المتوسط ازدادت وتيرة النزاعات بين تركيا من طرفٍ وقبرص واليونان من طرفٍ آخر حيال ترسيم الحدود البحرية والأنشطة الاستكشافية في شرق البحر المتوسط. وقد بات من الواضح أن هذه المنظمة تشكّل تحالفًا سياسيًّا يسعى إلى إبعاد تركيا من منطقة شرق بحر المتوسط.

بالإضافة إلى تركيا، هناك غياب ملحوظ لثلاث دول: لبنان وسوريا وليبيا. وما زال كلٌّ من سوريا وليبيا تعاني من حروبها الأهليَّة، بينما يبقى لبنان محتارًا حيال «كيفية التعامل مع هذه التشكيلة الإقليمية الجديدة التي تَرَكَتْه خارجها»[٤٣]. حيث يرفض لبنان الانضمام إلى أيِّ منظمة تشترك فيها إسرائيل[٤٤]، وفي الوقت ذاته يرى منتدى غاز شرق المتوسط على أنه تحالفٌ قد يهدِّد مصالحه في شرق البحر المتوسط. وفي الختام، يُعَدُّ منتدى غاز شرق المتوسط مثالًا يُظهِر كيف تؤدي موارد الطاقة في شرق البحر المتوسط إلى تعمُّق العلاقات وتعزيز التعاون، وفي الوقت ذاته قد تؤدِّي إلى أزمة سياسية وخلافاتٍ بين دول المنطقة.

اتفاق الغاز المصري الإسرائيلي: علاقات غير مسبوقة

تبقى كيفية الوصول إلى الأسواق الخارجية أكثر المسائل تعقيدًا لإسرائيل بعد اكتشاف حقلي تمار وليفياتان، فلا تمتلك إسرائيل خطوطَ الأنابيب اللازمة لتوصيل غازها الطبيعي إلى المستوردين في الخارج، ولا مرافقَ لإسالة الغاز وتصديره من خلال الناقلات. ولتخطِّي هذا التحدِّي، نظرت إسرائيل في أفضل الحلول المتاحة، آخذةً في عين الاعتبار المُحَدِّدات السياسية والأمنية والاقتصادية.

كان أول خيار هو إنشاء مصانع إسالة الغاز الطبيعي على السواحل الإسرائيلية. ولهذا الخيار اعتباراتٌ أمنية واقتصادية، حيث إن هذه المصانع مُعرَّضة للهجمات، بالإضافة إلى التكلفة الاقتصادية العالية المتعلِّقة ببنائها. ويمكن لإسرائيل أيضًا أن تبني مصانعَ لإسالة الغاز الطبيعي في البحر، ولكنه خيارٌ مُكلِّف جدًا مقارنةً بمصانع إسالة الغاز الطبيعي المقامة على السواحل، بالإضافة إلى وجود التهديدات الأمنية المحتملة[٤٥].

وكان الخيار الثاني هو بناء خط أنابيب يُوصل إسرائيل بقبرص، حيث يُنقل الغاز الإسرائيلي إلى قبرص وبعدها يُصدَّر من خلال مصانع إسالة الغاز الطبيعي على السواحل القبرصية. وعلى الرغم من أن هذا الخيار أكثر أمنًا من بناء مصانع إسالة الغاز الطبيعي داخل إسرائيل، فهنالك عقباتٌ سياسية واقتصادية مُعتَبَرة، حيث يشكِّل الاعتماد على قبرص اعتمادًا رئيسًا لتصدير الغاز الإسرائيلي مصدرَ قلقٍ دائمٍ لإسرائيل؛ نظرًا للخلاف التركي القبرصي. وفي الطرف المقابل، فإن إنشاء خط أنابيب من إسرائيل إلى قبرص وبناء مصانع لإسالة الغاز الطبيعي على السواحل القبرصية يتطلَّب وقتًا ودعمًا ماليًّا كبيرًا[٤٦].

وكان الخيار الثالث هو إنشاء خط أنابيب إيستمد الذي يُوصل بين إسرائيل وقبرص واليونان وإيطاليا، لتمكين إسرائيل وقبرص من تصدير غازهما إلى الأسواق الأوروبية. وعلى الرغم من أن هذا الخيار يواجه تحدياتٍ صعبةً من حيثُ التكلفة الاقتصادية العالية والتعقيدات التِقَنِيَّة، فإن إسرائيل مُصِرَّةٌ على إنشائه كما سنوضِّح ذلك لاحقًا.

تبقى كيفية الوصول إلى الأسواق الخارجية أكثر
المسائل تعقيدًا لإسرائيل بعد اكتشاف حقلي تمار
وليفياتان، فلا تمتلك إسرائيل خطوطَ الأنابيب اللازمة
لتوصيل غازها الطبيعي إلى المستوردين في الخارج،
ولا مرافقَ لإسالة الغاز وتصديره من خلال الناقلات

وكان الخيار الرابع هو تمديد خط أنابيب من إسرائيل إلى تركيا، حيث يسهِّل ذلك وصول الغاز الإسرائيلي إلى الأسواق التركية والأوروبية. وعلى الرغم من أن هذا الخيار يُعَدُّ أقلَّ الخيارات تكلفةً، مقارنةً بالخيارات الأخرى، فإن العلاقات المتوترة بين تركيا وإسرائيل لا تشجِّع على المُضيِّ قُدُمًا في هذا الخيار[٤٧].

وكان الخيار الخامس هو تصدير الغاز الإسرائيلي إلى مصر، مستفيدًا من خط أنابيب العريش-عسقلان الذي يُوصِل بين مصر وإسرائيل. حيث يمنح هذا الخيار إسرائيلَ فرصةً أفضلَ من الخيارات المذكورة سابقًا؛ إذ قد يوفِّر أكثر من مسلكٍ للغاز الإسرائيلي. فيمكنه تغطية السوق المصري، ويمكن تصديره إلى الأسواق الأوروبية من خلال المصانع المصرية لإسالة الغاز الطبيعي. وبالإضافة إلى ذلك، فإن هذا الخيار يزوِّد إسرائيل بعوائد اقتصادية على كميات الغاز المُستخرَجة من حقلَي تمار وليفياتان. وفي الطرف المقابل، فقد تحقِّق إسرائيل أهدافًا استراتيجيةً وسياسيةً لم تحقِّقها منذ اتفاقية السلام بين مصر وإسرائيل في عام ١٩٧٩[٤٨]. ويوضِّح الشكل رقم (٤) جميعَ المسارات المقترحة لتصدير الغاز الإسرائيلي.

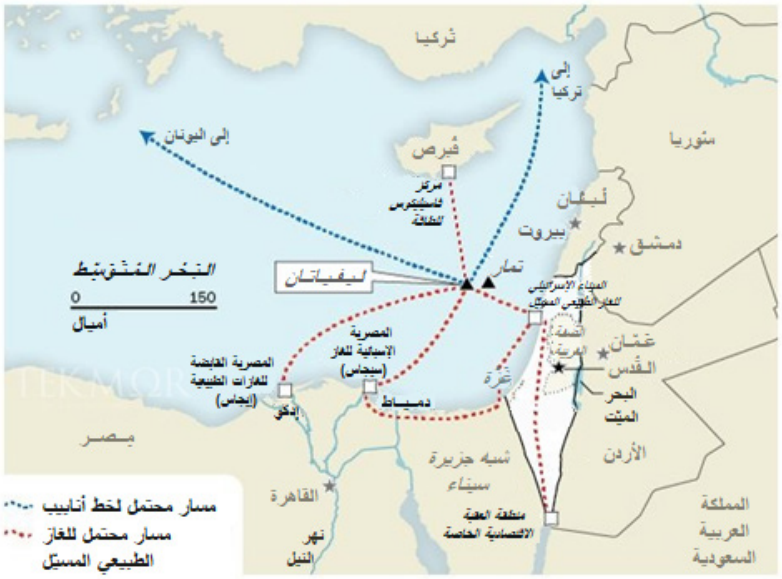

الشكل (٤): الخيارات المُقترَحة لتصدير الغاز الإسرائيلي[٤٩]

من الممكن اعتبار خيار نقل الغاز الإسرائيلي إلى مصر هو الخيار الأفضل لتصدير الغاز الإسرائيلي. وقد أقرَّ هذا الاستنتاج تقريرٌ نَشَره البرلمان الأوروبي في مايو ٢٠١٧، مصرّحًا أن الخيار الأفضل لتصدير الغاز الإسرائيلي هو من خلال المصانع المصرية لإسالة الغاز الطبيعي. وقد اعتُبر هذا الخيار هو الخيار الأكثر واقعيةً، مقارنةً بالخيارات الأخرى التي تعرقلها الأزمات السياسية من جانبٍ، والتكاليف الاقتصادية العالية من جانبٍ آخر[٥٠]. وفي السياق ذاته، أكَّد تقرير صادر عن قسم شؤون السياسة الخارجية التابع لوزارة الخارجية الإسرائيلية أن مصر تُعَدُّ هي الخيار الأفضل لتصدير الغاز الإسرائيلي من المنظور السياسي والاقتصادي والاستراتيجي مقارنةً بتركيا واليونان[٥١].

وبهذا تحوَّلت إسرائيل خلال سنواتٍ قليلةٍ من مُستوردة للغاز المصري، حيث اعتمد ٤٠٪ من استهلاكها المحليِّ على الغاز الطبيعي القادم من مصر في أوائل العقد الأول من القرن الحاليِّ -، إلى مُصدِّرةٍ للغاز في عام ٢٠٢٠ من خلال تصدير فائضها من الغاز إلى مصر

في أواخر عام ٢٠١٤، كانت هناك محادثاتٌ عن صفقةٍ تسمح للطرف الإسرائيلي بتصدير الغاز إلى مصر، واستمرتْ المفاوضات بين الطرفَيْن حتى فبراير ٢٠١٨ عندما قامت شركة نوبل إنرجي الأمريكية الأساس وشركة ديليك الإسرائيلية بتوقيع اتفاقية مع شركة دولفينوس القابضة - وهي شركة مصرية في القطاع الخاص، تمتلك الحكومةُ المصرية ٥٠% من أسهمها[٥٢]. ووفقًا لاتفاقية الغاز بين الطرفَيْن، ستقوم إسرائيل بتصدير ٦٤ مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي إلى مصر على مدى ١٠ سنواتٍ بقيمة ١٥ مليار دولار[٥٣]. إلَّا أن اتفاقية الغاز بين مصر وإسرائيل لم تستمر على هذا الشكل، فبعد سنة ونصف من توقيع الاتفاقية وقبل توصيل شحنات الغاز الإسرائيلي إلى مصر قام الطرفان المصري والإسرائيلي بتغيير العقد، لتبلغ كمية الغاز التي تصدِّرها إسرائيل قرابة ٨٥,٣ مليار متر مكعب على امتداد ١٥ سنةً بقيمة ١٩,٥ مليار دولار[٥٤].

وبهذا تحوَّلت إسرائيل خلال سنواتٍ قليلةٍ من مُستوردة للغاز المصري، حيث اعتمد ٤٠% من استهلاكها المحليِّ على الغاز الطبيعي القادم من مصر في أوائل العقد الأول من القرن الحاليِّ -، إلى مُصدِّرةٍ للغاز في عام ٢٠٢٠ من خلال تصدير فائضها من الغاز إلى مصر. وقد أعرب رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو عن هذا بشكلٍ موجزٍ عندما قال بأن اتفاقية الغاز مع مصر يومٌ مُبهِجٌ لإسرائيل، مشيرًا إلى المكاسب الاستراتيجية والاقتصادية التي حقَّقتها إسرائيل بتوقيعها اتفاقية الغاز مع مصر[٥٥].

خط أنابيب إيستمد: طريق نحو التعاون والتنافس

تسعى إسرائيل إلى إقامة خط أنابيب إيستمد للغاز ليصدِّر غازها إلى الأسواق الأوروبية عبر قبرص واليونان وإيطاليا. حيث يمتدُّ خط الأنابيب بطول ١,٩٠٠ كيلومتر بتكلفة تُقدَّر بحوالي ٧-٨ مليارات دولار كما يظهر في الشكل رقم (٥). ولكن يواجه خط الأنابيب المقترح ثلاثة تحدياتٍ أساسية تعرقل بدء المشروع. **أولًا**: الجدوى الفنيَّة من الخط، حيث يبلغ أقصى عمق للمياه ٢,٨٧٣ مترًا، ويثير وعورة قاع البحر قرابة جزيرة كريت الشكَّ حيال الجدوى الفنيَّة للمشروع. **ثانيًا**: الجدوى الاقتصادية من الخط، حيث تُقدَّر تكلفة المشروع بحوالي ٧-٨ مليارات دولار، مما يعني أن الدعم المالي الهائل مطلوبٌ. **ثالثًا**: إن خط الأنابيب مُعرَّض للتهديدات الحسِّية (سواء كانت تقنية أو سياسية)[٥٦]، ويزداد هذا النوع من التهديد مع الحالة الجيوسياسية المعقَّدة كما هو الحال في شرق البحر المتوسط.

وعلى الرغم من الشكوك حول الجدوى الاقتصادية والمشاكل التقنية لبناء خط الأنابيب هذا في المياه العميقة لشرق البحر المتوسط[٥٧]، فإن إسرائيل لم تُوقِف جهودَها للشروع في هذا المشروع الذي يجعل إسرائيل مركزًا رئيسًا للغاز في شرق البحر المتوسط[٥٨].

الشكل (٥): خط أنابيب إيستمد المُخطَّط له[٥٩]

ستحقِّق إقامة خط أنابيب إيستمد العديدَ من الأهداف المحورية لإسرائيل. **أولًا:** الاستفادة من احتياطيات الغاز الهائلة لإسرائيل. **وثانيًا:** اكتساب دور جديد كمِنَصَّة إقليمية لتصدير الغاز، مما يزيد من أهميتها الجيوسياسية. **وثالثًا:** تقليص التأثير العربي في أوروبا الناتج عن تحكُّم الصادرات العربية من النفط والغاز في الأسواق الأوروبية، والذي بدوره سيزيد من التأثير الإسرائيلي داخل أوروبا[٦٠].

قد يمنح خط أنابيب إيستمد إسرائيلَ أهميةً جيوسياسيةً وميزةً تنافسيةً على مصر، مما يؤثِّر في دور مصر كمحطة إقليمية مُحتملة للغاز. ومن المحتمل أن يقوم خط أنابيب إيستمد بتزويد الغاز من إسرائيل وقبرص إلى أوروبا بسعرٍ أقلَّ، بالإضافة إلى كونه طريقةً أسرع وأسهل مقارنةً بالغاز المُسال الذي يُحتمل تصديره من المصانع المصرية لإسالة الغاز الطبيعي[٦١]. لذا فمن المتوقَّع أن يقوم إنشاءُ خط أنابيب إيستمد بتقليص دور مصر كمحطة إقليمية للغاز لأجل تصدير الغاز لأوروبا، مما يقلِّص من الدور الجيوسياسي لمصر، بالإضافة إلى تكبُّدها خسارةً اقتصاديةً. وبعبارة أخرى: إن تأسيس خط أنابيب إيستمد قد يمثِّل عاملًا محوريًّا يؤثِّر في العلاقات بين مصر وإسرائيل، وقد يؤدي إلى زيادةٍ في التنافس والتوتُّر بين الطرفَيْن[٦٢].

مصالح القوى العظمى في شرق البحر المتوسط

تُعَدُّ أوروبا من أكبر مستهلكي الغاز الطبيعي في العالم. وفي الوقت ذاته، تقوم روسيا بتزويد أوروبا بكمياتٍ ضخمةٍ من الغاز من خلال مجموعة من خطوط الأنابيب. ففي عام ٢٠١٧ جاء ما يقارب ٤٠% من واردات الغاز إلى أوروبا من روسيا[٦٣]، وتعني هذه النسبة أن أوروبا تعتمد اعتمادًا أساسيًّا على واردات الغاز الروسي. ومن ثَمَّ فإن الغاز الروسي المُصَدَّر إلى أوروبا يمنح روسيا القوةَ والتأثير داخل أوروبا، خاصةً في حال قيام روسيا باستخدام الغاز بوصفه أداةً سياسيةً خلال الأزمات.

أصبح أمن الطاقة من أكثر القضايا الملحَّة لدول الاتحاد الأوروبي بعد النزاع الروسي الأوكراني في عام ٢٠١٤. حيث دفع تكرار التهديدات الروسية بقطع إمدادات الغاز عن أوروبا، دفع الاتحاد الأوروبي إلى إعادة النظر في أمن إمدادات الغاز الخاص به، ساعيًا نحو وقف الاستخدام الجيوسياسي للغاز من خلال تقليص الاعتماد على الغاز الروسي. وقد تَبَنَّى الاتحاد الأوروبي استراتيجيةً تجعل دول الاتحاد الأوروبي أقلَّ اعتمادًا على إمدادات الغاز الروسي من خلال التماس مصادر بديلة للغاز الطبيعي بعيدة عن روسيا. وتُعرف هذه الاستراتيجية بتنويع الغاز الأوروبي.

تمثِّل الاكتشافات الهائلة للغاز الطبيعي في شرق البحر المتوسط فرصةً سانحةً للاتحاد الأوروبي لتحقيق استراتيجيته في تنويع الغاز. فقد تصبح صادرات الغاز من شرق البحر المتوسط بديلًا جزئيًا للغاز الروسي. ولهذا السبب يسعى الاتحاد الأوروبي إلى بثِّ الاستقرار في شرق البحر المتوسط وترويج روابط الطاقة بين دول المنطقة. حيث يقدِّم الاتحادُ الأوروبي الدعمَ المالي لمشاريع البنية التحتية والأنشطة الاستكشافية في المنطقة. وقد بات هذا واضحًا حينما استثمر الاتحاد الأوروبي ١٠٠ مليون دولار في بَحثِ جَدوَى خط الأنابيب إيستمد المقترح والذي يمكنه نقل الغاز الطبيعي من إسرائيل وقبرص إلى أوروبا. وقد شارك الاتحاد الأوروبي في اجتماعات منتدى غاز شرق المتوسط بوصفه مراقبًا. وسيستمر الاتحاد الأوروبي في تقييم الحلول المناسبة لتصدير الغاز الطبيعي في شرق البحر المتوسط، حيث «يبقى ترويج استكشاف الغاز الطبيعي في شرق البحر المتوسط هدفًا أساسيًا للاتحاد الأوروبي»[٦٤].

وفي الطرف المقابل، فلدى الولايات المتحدة الرغبةُ في دعم الاستراتيجية الأوروبية في تنويع الغاز لتفادي الاعتماد على الغاز الروسي. فبالنسبة إلى الولايات المتحدة، «فمن الواضح أن روسيا تستَخدم الطاقة أداةً وقوةً للضغط السياسي»[٦٥]. ولذا تسعى الولايات المتحدة إلى تقليص التأثير السياسي الروسي في أوروبا من خلال دعم الاتحاد الأوروبي في تطبيق استراتيجيته في التنويع. حيث تُظهر العقوبات الأمريكية على خطَّي التيار الشمالي الثاني والتيار التركي الإصرارَ الأمريكي على تقليص الاعتماد الأوروبي على الغاز الروسي[٦٦].

في بداية العقد الثالث من القرن الحادي والعشرين، دخلت الولايات المتحدة الأسواق العالمية لتصدير الغاز الطبيعي المُسال بوصفها منافسًا قويًّا. فقد سمحت لها ثورة إنتاج الغاز والنفط الصخري في أراضيها أن تُنتج كمياتٍ هائلةً من الغاز الطبيعي، وأن تسعى إلى تصدير غازها المُسال بكمياتٍ كبيرةٍ للأسواق العالمية[٦٧]. وهو ما يعني أن الولايات المتحدة تهدف إلى فتح طريقٍ أمام غازها لدخول الأسواق الأوروبية. ويقدِّم هذا تأويلًا آخر لسبب اعتراض الولايات المتحدة على اعتماد أوروبا على الغاز الروسي.

يقدِّم الاتحادُ الأوروبي الدعمَ المالي لمشاريع البنية التحتية والأنشطة الاستكشافية في المنطقة. وقد بات هذا واضحًا حينما استثمر الاتحاد الأوروبي ١٠٠ مليون دولار في بَحثِ جَدوَى خط الأنابيب إيستمد المقترح والذي يمكنه نقل الغاز الطبيعي من إسرائيل وقبرص إلى أوروبا

وفي الطرف المقابل، تتنافس روسيا مع الولايات المتحدة على فرض تأثيرها والحفاظ على وجودها في سواحل شرق البحر المتوسط التي تربط البَرَّ الروسي الشاسع بالمياه الدافئة[٦٨]، والاستمرار في التوسُّع من الساحل السوري حتى الساحل الليبي. وفي الوقت ذاته، تسعى روسيا إلى الحفاظ على مكانتها بوصفها مَصْدَر الغاز الرئيس لأوروبا، مما يعني أن اكتشافات الغاز الطبيعي التي لم يتم تطويرها بَعدُ في شرق البحر المتوسط والتوترات في المنطقة، كل ذلك في صالح روسيا.

الخاتمة

أدَّت احتياطيات الغاز الطبيعي في شرق البحر المتوسط، بجانب الخلافات التي لم تتم تسويتها في المنطقة، والحروب الأهليَّة التي اندلعت في كلٍّ من سوريا وليبيا - إلى المزيد من التوتُّر بين دول المنطقة، وحوَّلت شرق البحر المتوسط الآن إلى منطقةٍ غير مستقرةٍ جيوسياسيًّا أكثر مما سبق.

قد يجعل الاحتمالُ الكبير للمزيد من الاكتشافات في الغاز والنفط في قاع شرق البحر المتوسط عمليةَ ترسيم الحدود البحرية والمناطق الاقتصادية الخالصة أهمَّ مصادر النزاع في المنطقة، خاصةً بعد الاتفاقيات التركية-الليبية، واليونانية-الإيطالية، واليونانية-المصرية التي انعكست على الحرب الأهليَّة في ليبيا، وعلى العلاقات المتوترة بين تركيا من طرفٍ وبين اليونان من طرفٍ آخر.

وكلُّ هذه الاتفاقيات مؤقَّتة ما دامت اتفاقيات ترسيم الحدود البحرية غائبةً بين جميع الدول التي تشترك في الحدود. ومن ثَمَّ يجب ألَّا تعتمد هذه الاتفاقيات المأمولة على قانون البحار فحسب، وإنما عليها أن تكون موضوعيةً. فلا بدَّ أن تنبع التسويات بين جميع هذه الأطراف من سعيهم إلى حلِّ الخلافات المطوَّلة في هذه المنطقة.

إن السياسة التي تبنَّتها أوروبا لتنويع مصادر الغاز الطبيعي لأجل تقليص الاعتماد على الغاز الروسي، وللحدِّ من التأثير الروسي في أوروبا، قد مهَّدت الطريقَ أمام دول شرق البحر المتوسط للمسارعة نحو السوق الأوروبي في تصدير الغاز الطبيعي. ويتمُّ تحقيق ذلك إمَّا بالتصدير المباشر له أو بالعمل كخطٍّ وسيطٍ إلى أوروبا. لذا فالسباق نحو السوق الأوروبي عاملٌ آخر قد يحفِز التنافس بين دول شرق البحر المتوسط.

في منطقة كشرق البحر المتوسط، التي تتَّصف بالخلافات المعقَّدة الطويلة الأمَد والتي تعرقل تطوُّر العلاقات الدبلوماسية والتعاون الاقتصادي، فمن المحتمل أن يكون ظهورُ احتياطياتٍ هائلةٍ للغاز الطبيعي حافزًا للتوتُّر والتنافس بدلًا من التعاون، إلَّا في حال وجود تسوياتٍ جادَّة للخلافات المزمنة. ولا يمكن لعلاقات الطاقة أن تدير السياسة، وإنما السياسة هي التي يمكنها إدارة علاقات الطاقة في شرق البحر المتوسط.

إن السياسة التي تبنَّتها أوروبا لتنويع مصادر الغاز الطبيعي لأجل تقليص الاعتماد على الغاز الروسي، وللحدِّ من التأثير الروسي في أوروبا، قد مهَّدت الطريقَ أمام دول شرق البحر المتوسط للمسارعة نحو السوق الأوروبي في تصدير الغاز الطبيعي

المراجع

1- Grigoriadis, I, "Energy Discoveries in the Eastern Mediterranean: Conflict or Cooperation*?,"* in *Middle East Policy Council*, vol. 21, 3(2014), 124-133.
2- HadjipavliS, P, 'The geopolitical importance of the Eastern Mediterranean airspace', in *Eastern Mediterranean Geopolitical Review,* vol. 1, 1(2015), 44-60.
3- US Geological Survey (USGS), *Assessment of Undiscovered Oil and Gas Resources of the Levant Basin Province, Eastern Mediterranean* (USGS, Washington, DC, 2010).
4- Yergin, D, *The Quest: Energy, Security, and the Remaking of the Modern World*, 1st ed., (Penguin Press, New York, United States, 2011).
5- Levine, S, "Why Israel's gas deal with Egypt really blew up," in *Foreign Policy*, 2020.
6- Ratner, M, *Natural Gas Discoveries in the Eastern Mediterranean,* (Congressional Research Service, Washington, D.C., United States, 2016).
7- U.S. Energy Information Administration (EIA), *Country Analysis Brief: Egypt*, 2018.
8- Offshore Energy, *Egypt to up gas production by 2020*, 2016.
9- ENI, *Eni discovers a supergiant gas field in the Egyptian offshore, the largest ever found in the Mediterranean Sea*, 2015.
10- Vita International, *The Giant Zohr,* 2016.
11- Reuters, *Egypt halts gas imports after final shipments arrived – minister*, 2018.
12- Adel, M, "Egypt seeks to increase gas production to 8bn scf/day in FY21," *Daily News Egypt*, 2018.
13- European Parliament, *Energy: a shaping factor for regional stability in the Eastern Mediterranean*, (Directorate-General for External Policies, Belgium, 2017).
14- Papadimitriou, J, *EastMed gas pipeline flowing full of troubling questions,* (Deutsche Welle (DW), 2020).
15- Energy Egypt, *Egypt's House of Representatives approves 12 Oil & Gas E&P Agreements,* 2017.
16- Weiss, I, 'Prospects of Mediterranean gas for the region's stability and EU´s energy security', in *Middle East Energy and Geopolitics*, (Konrad-Adenauer-Stiftung e. V, Lebanon, 2019).
17- Daily News Egypt, *Government seeks to transform Egypt into regional energy hub benefiting from sector growth*, 2019.
18- Hochberg, M, 'Israel's Energy Potential: Securing the Future,' in *Middle East Institute*, 2016.
19- Krauss, C, 'Israel's Energy Dilemma: More Natural Gas Than It Can Use or Export,' in *The New York Times*, 2019.
20- Solomon, S 2019, 'Israel to start pumping gas from Leviathan, making country an energy powerhouse,' in *The Times of Israel*, 2019.
21- Joffre, T, 'Experimental supply of Israeli natural gas reaches Jordan,' in *Jerusalem Post*, 2020.
22- Office Of The Quartet, *Energy*, 2019.
23- Sachs, N and Boersma, T, *The Energy Island: Israel Deals with its Natural Gas Discoveries*, (Brookings, Massachusetts, United States, 2015).
24- Haaretz, *Israeli Cabinet Votes Yea on Natural Gas Export*, 2013.
25- Ramsay, P, 'Chevron sees East Med value,' in *Petroleum Economist*, 2020.
26- Business Standard, *Cyprus signs USD 9 billion gas deal with energy majors*, 2019.
27- Henderson, S, 'Cyprus Aims to Export Gas via Egypt,' in *The Washington Institute for Near East Policy*, 2018.
28- Temizer, M, 'Russian share of Turkish gas imports falls as LNG rises,' in *Anadolu Energy*, 2020.
29- Energy World, *Greece almost doubles LNG imports in first half; US supplies surge*, 2020.
30- United Nations, *United Nations Convention on the Law of the Sea of 10 December 1982 Overview and full text*, 2020.

31- Oral, N**,** 'Non-Ratification of the 1982 LOS Convention: An Aegean Dilemma of Environmental and Global Consequence,' in *Publicist*, vol. 1, 2009.
32- Scovazzi, T, 'Maritime Boundaries in the Eastern Mediterranean Sea,' in *The German Marshall Fund of the United States*, 2012.
33- Vogler, S and Thompson, E, 'Gas Discoveries in the Eastern Mediterranean: Implications for Regional Maritime Security,' in *The German Marshall Fund of the United States*, 2015.
34- United Nations, *United Nations Convention on the Law of the Sea of 10 December 1982 Overview and full text*, 2020.
35- Gafarli, T, 'Against All Odds: Turkey's Position in the Eastern Mediterranean,' *TRT World Research Center*, 2019.
36- Kingsley, P, 'Tiny Islands Make for Big Tensions Between Greece and Turkey,' in *The New York Times*, 2018.
37- Hacaoglu, S, *Turkey Seeks to Sideline EU in Maritime Disputes With Greece*, (Bloomberg, 2020).
38- Paraskova, T, *Turkey's Navy Threatens To Sink Eni Drilling Ship Offshore Cyprus, Oil Price*, 2018.
39- JOFFRE, T, 'Lebanese president doesn't rule out possibility of peace with Israel,' in *The Jerusalem Post*, 2020.
40- Henderson, S, 'Natural Gas in the Palestinian Authority: The Potential of the Gaza Marine Offshore Field,' in *The Washington Institute for Near East Policy*, 2014.
41- Reuters, *East Mediterranean states formally establish Egypt-based gas forum*, 2020.
42- Republic Of Turkey Ministry Of Foreign Affairs*, QA-3, 16 January 2020, Statement of the Spokesperson of the Ministry of Foreign Affairs, Mr. Hami Aksoy, in Response to a Question Regarding the Meeting to Transform the Eastern Mediterranean Gas Forum into an International Organization*, 2020.
43- Middle East Strategic Perspectives, *The Eastern Mediterranean Gas Forum: A Lebanese perspective*, 2019.
44- Rida, N, *Lebanon's Aoun Refuses to Join Any Mechanism Involving Israel*, Asharq Al-Awsat, 2019.
45- European Parliament, *Energy: a shaping factor for regional stability in the Eastern Mediterranean*, (Directorate-General for External Policies, Belgium, 2017).
46- Ampartzides, I, 'Energy Geopolitics in the South-Eastern Mediterranean: The Ramifications of the Cypriot Energy Policy, Report number 16,' in *Cyprus Center for European and International Relations,* 2017.
47- Shaffer, B, 'Eastern Mediterranean Energy: A Decade After The Major Discoveries', in *Turkish Policy Quarterly*, Vol. 17, 3(2018), 89-97.
48- Fouad, K, 'Eastern Mediterranean Gas: Taking an Unpaved Road,' in *Egyptian Institute for Studies*, 2019.
49- Udasin, S, 'Leviathan partners raise $1.75b from international lenders - Jerusalem Post,' in *Tekmor Monitor*, 2017.
50- European Parliament, *Energy: a shaping factor for regional stability in the Eastern Mediterranean*,(Directorate-General for External Policies, Belgium, 2017).
51- Eichner, I, 'Classified Report: It is better to export natural gas through Egypt instead of Turkey,' in *Yedioth Ahronoth*, 2018.
52- Bahgat, H, 'Who's buying Israeli gas? A company owned by the General Intelligence Service,' in *Mada*, 2018.
53- Wainer, D and Benmeleh, Y, 'Israel-Egypt $15 Billion Gas Deal Boosts Energy Hub Prospects,' (Bloomberg, 2018).
54- Reuters 2019, *Israel to increase gas exports to Egypt, companies say*, 2019.
55- Yedioth Ahronoth, *Israeli gas company announces $15B export deal with Egypt*, 2018.

56- Manolis, D and Loverdos, E, 'The East Med Pipeline,' in *Oxford Energy Forum*, vol. 93, 3(2013), 19-22.
57- Speranza, D and De Lorenzo, D 2017, 'Toward A New Mediterranean Gas Hub?,' in *Hafner, M and Tagliapietra, S* (ed.), *The European Gas Markets: Challenges and opportunities*, Palgrave Macmillan, Switzerland, 303–313, 2017.
58- Tugwell, P, *Leaders From Israel, Cyprus, Greece Sign EastMed Gas Pipe Deal*, (Bloomberg, 2020).
59- Rafenberg, M, 'Greece, Cyprus, Israel Sign EastMed Pipeline Deal,' in *International Business Times*, 2020.
60- Staff, T, 'Israel, Cyprus, Greece and Italy agree on $7b. East Med gas pipeline to Europe,' in *The Times of Israel*, 2018.
61- Bowlus, J, 'Eastern Mediterranean gas: testing the field,' in *Energy Reporters*, 2020.
62- Wolfrum, S, 'Israel's Contradictory Gas Export Policy,' [Stiftung Wissenschaft und Politik (the German Institute for International and Security Affairs, SWP), Berlin, Germany, 2019].
63- BBC, *Nord Stream 2: Trump approves sanctions on Russia gas pipeline*, 2019.
64- European Parliament, *The prospect of Eastern Mediterranean gas production: An alternative energy supplier for the EU?*, (Directorate-General for External Policies, Belgium, 2014).
65- Demir, N and Tekir, O, 'Sharing Energy Resources of Eastern Mediterranean: Regional and Global Dynamics,' in *Economic and Environmental Studies*, vol. 17, 4(2017), 651-674.
66- Scheid, B and Dmitrieva, A, 'US gives companies 30 days to avoid Nord Stream 2 sanctions,' in *S&P Global Platts*, 2019.
67- O'dell, A, 'US DoE aims to double oil and gas production rates,' in *Petroleum Economist*, 2020..
68- Mankoff, J 2012, 'Resource Rivalry in the Eastern Mediterranean: The View from Washington,' in *The German Marshall Fund of the United States*, 2012.

عن المؤلف

خالد فؤاد هو محلل مختص بشؤون الشرق الأوسط السياسية والطاقية. متحصل على ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية من جامعة إسطنبول آيدن (2020). سبق له أن شغل منصب مدير قسم الدراسات والأبحاث بالمعهد المصري للدراسات (EIS) ما بين الفترة 2015-2019، وصدرت له العديد من الدراسات تم نشرها في العديد من المنصات مثل الجزيرة، تي آر تي العربية، والمعهد المصري للدراسات.

عن الشرق للأبحاث الاستراتيجية

هو مركز يقوم بأبحاث محايدة ودقيقة، هدفها تعزيز قيم المشاركة الديمقراطية، والمواطنة المستنيرة، والحوار المتبادل، والعدالة الاجتماعية.

Address: Istanbul Vizyon Park A1 Plaza Floor:6
No:68 Postal Code: 34197
Bahçelievler/ Istanbul / Turkey
Telephone: +902126031815
Fax: +902126031665
Email: info@sharqforum.org

AL SHARQ
STRATEGIC
RESEARCH
للأبحاث الاستراتيجية

research.sharqforum.org

SharqStrategic